تـنـمية الرافديـن

ملحق العدد 124 المجلد 38 لسنة 2019

دور التنمية الزراعية في تطور التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية مختارة للمدة 1995-2015 (دراسة مقارنة)

The Role of agricultural development in foreign trade in selected developing countries for the period 1995-2015 (comparative study)

محمود ياسين صالح

وزارة الزراعة

Mahmood Y. Salih
Ministry of Agriculture

mahmood.altaha10@gmail.com

الدكتور سالم محمد صالح اليوزبكي

أستاذ مساعد/ كلية الزراعة والغابات/ الاقتصاد الزراعي

Salem M. S. Al Youzabi(PhD)
Assistant Professor College of Agriculture and Forestry\ Agricultural Economy
salim.m.salih@yahoo.com

تأريخ استلام البحث 2019/1/13

تأريخ قبول النشر 2019/4/18

المستخلص

تعرف التنمية الزراعية بأنها عملية متكاملة تهدف الى توفير الاحتياجات الغذائية وفرص العمل وزيادة الدخل الزراعي وتحسين المستوى المعاشي للسكان، ولها ارتباطات وثيقة بالتجارة الخارجية الزراعية وبخاصة في الجانب المتعلق بالصادرات، الذي يعد القناة الرئيسة في تُوفير العملات الأجنبية للبلد. ومن هذا الشأن اعتمدت دراستنا على فرضية مفادها أن واقع التنمية الزراعية في البلدان النامية عينة الدراسة ينعكس بتأثيرات ايجابية في تطور تجارتها الخارجية الزراعية، ومن أجل إثبات فرضية البحث اختيرت ثلاثة بلدان نامية كعينة لدراستنا، وهي (مصر، المغرب، سوريا) وفيها حُسب أثر المتغيرات المستقلة التي مثلت التنمية الزراعية في كل من الصادرات والاستيرادات الزراعية في البلدان المذكورة في المدة (1995- 2015)، واستخدمت بيانات السلاسل الزمنية في تقدير الظاهرة قيد الدرس لأنها توضح التغيرات في تجارتها الزراعية. وفي هذه الدراسة تُوصل الى عدد من الاستنتاجات كان أهمها ما يأتي:

تسهم التنمية الزراعية بدور فعال في التجارة الخارجية الزراعية، من خلال حالة الترابط بينهما، وذلك يعد وسيلة لتشجيع الاستثمار الزراعي وزيادة الصادرات الزراعية، وكذلك تدني مؤشرات أداء القطاع الزراعي في دول عينة الدراسة، فأدى ذلك إلى تزايد قيم استيراداتها الزراعية، وهو الأمر الذي فاقم مديونيتها وعجز موازنتها العامة.

الكلمات المفتاحية: *التنمية الزراعية، صادرات زراعية، استيرادات زراعية، بلدان نامية.*

ABSTRACT

Agricultural development is defined as an integrated process that aims at providing food requirements and opportunities of work as well as increasing agricultural revenue and living standards of people. It is closely connected with foreign agricultural trade especially in terms of exports which is the basic recourse of providing foreign currency to the country .The study hypothesizes that the reality of agricultural development in the selected developing countries reflects in various influences on the development of foreign agricultural trade. In order to verify the hypothesis of the study ,three developing countries have been chosen as a sample of the study namely (Egypt, Morocco and Syria). The influence of the independent variables that represent the agricultural development of agricultural exports and imports has been calculated in these countries for the period(1995-2015). Time series data have been used in estimating the phenomenon under discussion as an indicator of the resulting changes in agricultural trade. In this study, some conclusions were reached. The most important ones of which are:

Agricultural development effectively contributes to foreign agricultural trade through the connection between them and that is a means to encourage agricultural investment and increase agricultural exports as well as decrease of indicators of Agricultural sector performance in the sample countries. This led to increase values of its agricultural imports which increases its debts and deficit in the general balance . The most important recommendations are:

Keywords: *Agricultural development, Agricultural exports, agricultural imports, developing countries*

المقدمة

تسـهم التنمية الزراعية بدور مهم في تطوير الواقع الاقتصـادي في البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة لدورها المهم في تحقيق النمو الاقتصـادي والحد من التبعية الأجنبية وتوفير الغذاء، وتعد التنمية الزراعية محفزاً أساسياً للصناعات المرتبطة بالزراعة، وهي مصدر مهم لدخل عدد كبير من السكان في المناطق الريفية، ولذا تسعى البلدان النامية نحو تحقيق تنمية قطاعها الزراعي، لأن هذه التنمية من أهم الآليات التي تبنتها البلدان المذكورة لتطوير أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد سعت العديد من البلدان النامية منذ استقلالها نحو النهوض بقطاعاتها الزراعية ليصبح من القطاعات الأساسية فيها، وقد اتضح ذلك في عدد من الإصلاحات التي حظي بها هذا القطاع. ان حصيلة هذ العوامل تعكس اثرها في تطور التجارة الخارجية الزراعية لكون العلاقة بين التنمية الزراعية والتجارة الخارجية الزراعية هي علاقة سببية، اذ لا يمكن تحقيق معدل نمو مرتفع في التجارة الخارجية الزراعية ما لم يتمكن البلد من تحقيق معدلات عالية في تنميته الزراعة، لأنها إحدى أهم الوسائل التي تسهم في تغيير الهياكل الارتكازية الزراعية نحو الأفضل وصولاً إلى إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، ثم تصدير ما يفيض من الإنتاج الزراعي المحلي إلى الخارج، الذي يعد أهم القنوات التي يمكن منها توريد العملات الأجنبية التي تستخدم في تنفيذ برامج التنمية الزراعية والاقتصادية، وذلك لهُ تأثيرات في المجتمع والاقتصاد إلى الحد الذي تصير فيه الزراعة داعمة لمسيرة التنمية الاقتصادية في البلد.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في أن القطاعات الزراعية في معظم البلدان النامية تواجه معوقات تحول دون تحقيق تنميتها الاقتصادية وأهدافها التنموية، إلا أن تلك المشكلات وسبل معالجتها تختلف من دولة الى أخرى، وفي مقدمة تلك المشكلات عدم قدرة المعروض من المنتجات الزراعية على مواجهة الطلب عليها، فأدى ذلك الى جعل الزراعة النامية تعاني من حالة الركود الاقتصادي، إذ يسود الجوع ونقص الغذاء في العديد من هذه البلدان فضلاً عن المشكلات المتعلقة بملكية الأراضي وارتفاع نسبة الملوحة في البعض الآخر منها، وتعاني دول أخرى من مشكلة ارتفاع الكثافة السكانية مقارنة مع الأراضي المزروعة، إذ إن ارتفاع الكثافة السكانية مقارنة مع الرقعة المزروعة سيؤدي إلى انخفاض الدخل الزراعي، وذلك يؤثر في خفض معدلات الادخار ثم ضآلة حجم الاستثمارات المزرعية، فضلاً عن مشكلات أخرى منها تدني رأس المال الزراعي. وحصيلة العوامل المذكورة آنفاً عكست تأثيراً غير إيجابي في التجارة الخارجية الزراعية، فإن جزءاً كبيراً من الدخل الزراعي يتسرب خارج نطاق اقتصاديات هذه البلدان لإنفاقه في مجالات غير منتجة أو لتغطية تكاليف الاستيراد الزراعي أو مجال الإنفاق الاستهلاكي غير الرشيد، يرافق ذلك تراخي طلب البلدان المتقدمة على المنتجات الأولية والزراعية التي تصدرها هذه البلدان عبر الزمن.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث في تحقيق الأهداف الأساسية التي تتضمنها سياسات التنمية الاقتصادية الزراعية التي تسهم في زيادة كميات الناتج الزراعي وفقاً لمتطلبات حالات الاكتفاء الذاتي ومتطلبات التجارة الخارجية الزراعة ورفع مستوى دخل الفرد الزراعي، بتوسيع المشاريع الزراعية أو تنويعها وإتاحة الفرص اللازمة لتحقيق حالة التشغيل الكامل للعمل الزراعي والقضاء على البطالة، بتوسيع نطاق الاستثمار في المجالات الممكنة، ومنها استصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري ثم زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية الزراعية المستخدمة والاهتمام بالبيئة الريفية وتطوير حقول الثروة الحيوانية والتصنيع الزراعي وزيادة منتجاتها، إذ إن تحقيق الأهداف المذكورة يتطلب توفير تنمية زراعية متكاملة تأخذ على عاتقها توفير بنى تحتية زراعية تتمثل في استصلاح الأراضي وتوفير وسائل نقل ملائمة وكل ما تحتاجه هذه العملية من مستلزمات، وذلك سيعكس اثره في زيادة معدلات نمو التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية.

فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن واقع التنمية الزراعية في البلدان عينة الدراسة لها دور ايجابي في تطور التجارة الخارجية الزراعية في المدة 1995-2015.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة واقع التنمية الزراعية في البلدان النامية ودورها في تطور التجارة الخارجية الزراعية في عدد من البلدان النامية في المدة 1995-2015.

منهج البحث

1. أسلوب البحث:

اعتمد البحث في منهجه على أسلوب الربط بين اتجاهين، الأول وصفي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه، والثاني كمي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه، ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب العملي من الدراسة.

2. اختيار البلدان النامية عينة البحث:

اختيرت عدد من البلدان النامية التي أسهمت فيها التنمية الزراعية بدرجات متفاوتة في تطور تجارتها الخارجية الزراعية، وهي (مصر، المغرب، سوريا) فضلاً عن تباين مواقعها الجغرافية.

ومن اجل اثبات فرضية البحث تم استخدام عدد من النماذج القياسية لتؤكد صحة فرضية البحث وتعكس الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية قيد الدرس. وفي موضوع دراستنا المتعلق بتحديد دور التنمية الزراعية في تطور التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية مختارة فان العديد من الدراسات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي يشيران الى ان المتغيرات الاتية هي أكثر المتغيرات تأثيراً في النموذج القياسي المعتمد في تقدير الظاهرة موضوع البحث:

أولا: المتغيرات المعتمدة

اعتُمد على قيم الصادرات الزراعية والاستيرادات الزراعية في بلدان عينة الدراسة بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير.

ثانيا: المتغيرات المستقلة

1. المتغيرات المستقلة المؤثرة في الصادرات الزراعية: اعتُمد على عدد من المتغيرات الاقتصادية التي مثلت التنمية الاقتصادية الزراعية في بلدان عينة الدراسة وهي كما يأتي:
   - X1. الاستثمار المحلي في القطاع الزراعي (مليون دولار)
   - X2. سعر الصرف الاجنبي (نسبة مئوية)
   - X3. معدل التضخم (نسبة مئوية)

X4. معدل نمو الناتج الزراعي (نسبة مئوية)
X5. الاستيرادات من السلع الانتاجية الزراعية (مليون دولار)
X6. القروض الزراعية (مليون دولار)
X7. الكفاءة الاقتصادية الزراعية (دولار/عامل)

2. المتغيرات المستقلة المؤثرة في الاستيرادات الزراعية: اعتُمد على عدد من المتغيرات الاقتصادية التي مثلت التنمية الاقتصادية الزراعية في بلدان عينة الدراسة وهي كما يأتي:
X1. الاستثمار المحلي في القطاع الزراعي (مليون دولار)
X2. سعر الصرف الاجنبي (نسبة مئوية)
X3. معدل التضخم (نسبة مئوية)
X4. معدل نمو الناتج الزراعي (نسبة مئوية)
X5. القروض الزراعية (مليون دولار)
X6. الكفاءة الاقتصادية الزراعية (دولار/عامل)

لذا فان الشكل الرياضي للنموذج المقدر هو:

1. نموذج الصادرات الزراعية:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7)$$

2. نموذج الاستيرادات الزراعية:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6)$$

وبذلك يمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفا بصيغة نموذج قياسي يأخذ الشكل الآتي:

1. النموذج القياسي للصادرات الزراعية:

$$Yi = \beta_o + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + U_i$$

2. النموذج القياسي للاستيرادات الزراعية:

$$Yi = \beta_o + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + U_i$$

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها واحد وعشرون عاما 1995-2015، اعتمد فيها تحليل الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية.

هيكلية البحث:

اولاً: الدراسات السابقة

في عام 2013 اوضح Gilbert and others في دراستهم العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات الزراعية في الكاميرون، حالة الموز والقهوة والكاكاو، الى ان تطور انتاج هذه المحاصيل كان له دور كبير في تطور الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي. ويهدف الباحثون الى تحديد مساهمة النمو الاقتصادي في تطور الصادرات الزراعية باستخدام أسلوب التكامل المشرك لسلسلة زمنية مداها 35 عام1975- 2009، وأوضحت نتائج تحليل السلسلة الزمنية ان النمو الاقتصادي كان له تأثيرات مختلفة في الصادرات الزراعية، أذ كان له أثر ايجابي في صادرات القهوة والموز، من ناحية أخرى أثر بشكل سلبي في صادرات الكاكاو. ولذلك اوصى الباحثون بضرورة زيادة انتاج محصولي الكاكاو والقهوة بهدف زيادة الكميات المصدرة منها الى الاسواق العالمية. وفي عام 2015 تضمنت دراسة الباحثان طالبي وسلمى تسليط الضوء على واقع التنمية الزراعية في الجزائر، واظهار الدور الذي تلعبه السلطات العمومية لتطويرها، فضلاً عن ابراز مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تحليل اهم مؤشرات

التنمية الزراعية في الجزائر، اذ اشـــار الباحثان الى ان التنمية الزراعية من اهم الآليات التي تبنتها الدولة لتطوير وتنمية أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بعد تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية، اذ اصبح النهوض بالتنمية الزراعية يحظى بأولوية فائقة في الجزائر من خلال تبني العديد من السياسات الهادفة لدعم التنمية الزراعية فيها. وتم في هذه الدراسة تحليل مجموعة من المتغيرات التي تمثلت بـــ (مؤشرات اقتصادية وتقنية، ومؤشرات اجتماعية، ومؤشرات تجارية). وتوصل الباحثان الى العديد من النتائج كان اهمها ان مســـاهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي مازالت منخفضة مقارنة مع مساهمة القطاعات الاخرى وهذا ما يعكس ارتفاع الواردات الجزائرية من المنتجات الزراعية، وكذلك اشارت النتائج الى تذبذب التوظيف في القطاع الزراعي من سنة الى أخرى وانخفاض دخل العامل فيه عن نظيره في القطاعات الاخرى، وشـهدت الصـادرات الزراعية زيادة ملحوظة الا انها لاتزال منخفضـة مقارنة بحجم الصـادرات الكلية اذ تبلغ نسـبة الصـادرات الزراعية من اجمالي الصـادرات 0.5% كحد اعلى، وشـهد الميزان التجاري الزراعي عجزاً على طول المدة 2003-2012 بالرغم من الاصـلاحات العديدة التي شـهدها هذا القطاع. وفي عام 2016 اوضـحت دراسـة Myovella and Alam العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصـادرات الزراعية في تنزانيا والتي هدف الباحثان فيها الى توضيح دور النمو الاقتصادي في رفع معدل نمو الصادرات الزراعية. أذ تم فيها تحديد المنتجات الزراعية التي يتم تصديرها إلى الأسواق الدولية، كما تم تقدير معدلات نموها للمدة 1980- 2010. فضـــلاً عن تحليل العلاقة بين النـاتج المحلي الإجمـالي والصـــادرات الزراعية. وتبين من نتائج الدراســة أن تنزانيا تقوم بتصـــدير كميات كبيرة من القهوة والشـاي والتبغ والقطن كمنتجات أولية، ولا يصـدر الا عدد قليل من السلع الوسيطة والاسـتهلاكية، أي انها تركز على تصدير المنتجات المذكورة بشكلها الاولي وذلك سيعكس اثره في انخفاض عوائد البلد من العملات الاجنبية، لان اسـعارها تشـهد تقلبات عالية فضـلاً عن المنافسـة المسـتمرة من بقية البلدان الاجنبية. ولم يكن معدل نمو الصـــادرات الزراعية الذي يبلغ حاليا 4% مرضـــياً بالنظر إلى الامكانيات الزراعية المتاحة. كما أن معدل النمو لم يكن متســـقا على مر الســـنين، فقد كان متقلبا وأحيانا كان سـلبيا. ونظراً لكون تنزانيا تعتمد أسـاسـا على الزراعة، فإن اقتصـادها قد تأثر سـلبا بضـعف أداء قطاعها الزراعي. وفيما يتعلق بالعلاقة بين النمو الاقتصـادي والصـادرات الزراعية ، اوضـح التحليل أن المتغيرين لهما علاقة ايجابية طويلة الأجل. وأوصـى الباحثان بان الأنشـطة التي تمتاز بها تنزانيا في مجال الصادرات الزراعية مهمة للاقتصاد ككل وينبغي زيادة التركيز عليها.

ثانيا: التقدير الاحصائي والتفسير الاقتصادي لدور التنمية الزراعية في تطور التجارة الخارجية الزراعية خلال المدة 1995-2015

1: تقدير العوامل المؤثرة في الصادرات الزراعية في بلدان عينة الدراسة للمدة 1995- 2015

أ: مصر

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة المشار اليها سابقاً في الصادرات الزراعية في مصر اختبرت عدة صيغ للتقدير وكانت الصيغة شبه اللوغاريتمية قد أعطت أفضل النتائج الآتية:

$$LogY1= 1.65 +0.157X2 +1.43X3 +0.684X4 +0.142X7$$
$$t^* = (6.52) \quad (3.69) \quad (1.94) \quad (2.61) \quad (5.80)$$
$$R^2=0.95 \quad \bar{R}^2=0.93 \quad F=43.33 \quad D\text{-}W=1.52$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر إلى أن 93% من التغيرات التي تحصل في صادرات مصر الزراعية تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من (سعر الصرف الاجنبي X2) و(معدل التضخم X3) و (معدل نمو الناتج الزراعي X4) و (كفاءة العمل الزراعي X7). و 7% من تغيرات المتغير المعتمد تفسر بواسطة عوامل أخرى قد تكون كمية لا يتضمنها النموذج المقدر او قد تكون

نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين أن قيمة t^* للمتغيرات المذكورة آنفاً أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية وبمستوى معنوية 5%، وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، وأن المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة، ولم تظهر معنوية (قيم الاستثمار الزراعي X1) و (قيم الاستيرادات من السلع الانتاجية X5) و (قيم القروض الزراعية X6) لعدم قدرة هذه المتغيرات على اجتياز الاختبارات الاحصائية وتم استبعادها من النموذج، وقد تبين أن قيمة f^* المحسوبة بلغت 43.33 وهي أكبر من قيمة f الجدولية عند ذات المستوى السابق للمعنوية، وهذا يدل على أن النموذج المقدر معنوي من الناحية الإحصائية، وبلغت قيمة دربن واطسون المحسوبة (d^*) 1.525، أوضح الاختبار المذكور عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية، ولم تظهر مشكلة تداخل خطي متعدد بين متغيرات النموذج المستقلة بحسب اختبار كلاين. وبلغت مرونة (سعر الصرف الأجنبي X2) 0.047 %، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة في قيمة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى حدوث زيادة في قيم الصادرات الزراعية وبنسبة 0.047%، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في أدبياتها على العلاقة الطردية بين هذين المتغيرين، وهي تعني أنه عندما يرتفع سعر صرف العملة المصرية فذلك يعني انخفاض القيمة الخارجية لهذه العملة مقارنة مع الدولار، وبذلك تصبح المنتجات الزراعية المصرية رخيصة الأثمان في الاسواق الداخلية والخارجية، وبذلك تزداد الكميات المطلوبة منها في الأسواق الأجنبية وترتفع قيم الصادرات الزراعية الرخيصة، وذلك يؤدي إلى زيادة عوائد مصر من العملات الاجنبية وبخاصة من المحاصيل الزراعية ذات الآفاق التصديرية (الفخري، 2006، 114). وبلغت مرونة (معدل التضخم X3) 0.430%، وهذه القيمة تشير إلى ان الزيادة الحاصلة في قيمة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة قيم الصادرات الزراعية وبنسبة 0.430% ، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية، وقد يكون سبب ذلك في أن مصر من الدول التي ترتفع فيها نسبة العجز في الميزانية العامة لها وهي في الوقت نفسه تعالج هذا العجز بالإصدار النقدي الجديد الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول من خلال تمويل مشاريع زراعية جديدة واستغلال موارد إنتاجية معطلة فيتولد منها ناتج زراعي يسهم في زيادة الكميات المصدرة منه رغم ارتفاع معدلات التضخم (غزال والقوطجي، 2013، 41). وبلغت مرونة (معدل نمو الناتج الزراعي X4) 0.206%، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في قيمة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى حدوث زيادة في قيم الصادرات الزراعية بنسبة 0.206% ، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في أدبياتها على أن الزيادة الحاصلة في معدل نمو الناتج الزراعي تؤدي إلى حدوث زيادة في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية وبخاصة المحاصيل التصديرية، فضلاً عن الارتباط الوثيق بين قطاع التصدير الزراعي وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويساهم في ذلك ارتفاع مستوى التقدم التقني وطرائق الإنتاج السائدة فيها فضلاً عن الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج الأساسية اللازمة لإنتاج المحاصيل الزراعية التي تتمتع بميزة تنافسية تصديرية في الأسواق العالمية (الطائي، 2015، 102). وبلغت مرونة (كفاءة العمل الزراعي X7) 0.043 %، وهذه النتيجة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في قيمة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في قيم الصادرات الزراعية بنسبة 0.043% ، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في أدبياتها على ان الزيادة الحاصلة في مستوى كفاءة العمل الزراعي يعكس أثره في زيادة الناتج الزراعي وصادراته، وهذه

النتيجة اتفقت مع دراسة وصاف سعيدي التي أوضحت بان نجاح سياسات تشجيع الصادرات يقتضي رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للعاملين في القطاع الزراعي، لأن ذلك يسهم في إيجاد مناخ تنافسي بين المؤسسات الاقتصادية الزراعية، وهذا يؤثر في زيادة الناتج الزراعي وصادراته (سعيدي، 2002، 14).

ب: المغرب

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة في الصادرات الزراعية في المغرب أعطت الصيغة شبه اللوغاريتمية أفضل النتائج الآتية:

$$Y1 = -24079 - 2661 \log X1 + 11320 \log X2 - 551 \log X3 - 2036 \log X5$$
$$t^{*} = (-4.16) \quad (-2.52) \quad (3.67) \quad (-2.26) \quad (-3.52)$$
$$+3721 \log X6 + 4714 \log X7$$
$$(3.65) \quad (2.47)$$
$$R^2 = 0.99 \quad \bar{R^2} = 0.97 \quad F = 56.29 \quad D\text{-}W = 1.98$$

تشير قيمة معامل التحديد المعدل إلى أن النموذج المقدر فسر نحو 97% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، ولم تظهر معنوية المتغير (معدل نمو الناتج الزراعي X4) لعدم قدرة هذا المتغير على اجتياز الاختبارات الإحصائية وتم استبعاده من النموذج. وبلغت مرونة (قيم الاستثمار الزراعيX1) 1.176%، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية، وقد يعزى سبب ذلك الى كون قيم التخصيصات الاستثمارية الزراعية في المغرب لم تتجه نحو تنمية وتطوير إنتاج المحاصيل الزراعية ذات الآفاق التصديرية، إذ عملت المغرب على تنمية وتطوير قطاعاتها المنتجة للمواد الأولية والمنتجات الزراعية التي تستهلك محلياً، وهذا يبرر العلاقة غير الإيجابية بين المتغيرين (سعيد، 2011، 591). وبلغت مرونة المتغير (سعر الصرف الأجنبي X2) 5%، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في أدبياتها على أن تزايد سعر الصرف لعملة أي دولة أي انخفاض قيمتها الخارجية يؤدي إلى جعل صادراتها رخيصة الأثمان في الأسواق المحلية والعالمية، وذلك يؤدي إلى زيادة صادراتها الزراعية إلى الأسواق العالمية (الحيالي، 2013، 101). وبلغت مرونة (معدل التضخم X3) 0.243%، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ تزداد الصادرات الزراعية كلما انخفض معدل التضخم لأن هذا يعني انخفاض تكاليف إنتاج المنتجات الزراعية وتغير الأسعار النسبية بين المنتجات المحلية والأجنبية الذي عادة يكون لصالح المنتجات المحلية لأنها تمتلك ميزة سعرية بحيث تصبح أرخص سعراً في الأسواق المحلية والعالمية، وذلك يؤثر في زيادة الصادرات الزراعية (غزال والقوطجي، 2013، 39). وبلغت مرونة المتغير (قيم الاستيرادات من السلع الانتاجية X5) 0.899، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية، وقد يكون سبب ذلك في أن المعدات الزراعية المستوردة في المغرب لا تستغل في قطاعها الزراعي بل توظف عادة في مجالات أخرى صناعية أو خدمية، وهذا يبرر العلاقة غير الإيجابية بين المتغيرين (الطاهر، 2011، 196). وبلغت مرونة (قيم القروض الزراعية X6) 1.644%، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع أدبيات النظرية الاقتصادية، والسبب أن زيادة وتشجيع الإقراض الزراعي بشروط ميسرة سيؤدي إلى تحفيز المزارعين على زيادة إنتاجهم الزراعي فضلاً عن زيادة الموجودات الزراعية للوصول إلى أفضل توليفة موردية لتعظيم حجم الناتج الزراعي إذ نصت العديد من الدراسات المتخصصة في شأن القروض الزراعية أنها تعد دعماً للمزارعين وبخاصة إذا كانت بسعر فائدة زراعي مناسب واستخدمت في المجالات الزراعية حصراً، وذلك يؤثر في زيادة قيم الصادرات الزراعية (سعيد،

2017، 134). وبلغت مرونة المتغير (كفاءة العمل الزراعي X7) 2.083%، والإشـــارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصـــادية التي نصـــت في أدبياتها على أن الزيادة الحاصـلة في مسـتوى كفاءة العمل الزراعي يؤثر في زيادة الناتج الزراعي وصـادراته لأن تحسـن مسـتوى كفاءة العمل الزراعي يسـهم في إيجاد مناخ تنافسـي بين المؤسـسـات الاقتصـادية الزراعية الذي يسهم في زيادة الناتج الزراعي وصادراته (سعيدي، 2002، 14).

ج: سوريا

أوضحت الصيغة شبه اللوغاريتمية أفضل توصيف بين المتغيرات المستقلة وقيم الصادرات الزراعية في سوريا كما في الصيغة الآتية:

$$Y1= -21974 -338 \log X1 +11219 \log X2 +472 \log X4+616 \log X5 +1161 \log X6$$

t*= (-4.49) (-2.00) (3.14) (3.70) (2.89) (2.25)

$R^2= 0.94 \quad \bar{R^2} = 0.87 \quad F=13.83 \quad D\text{-}W= 2.02$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر إلى أن 87% من التغيرات الحاصلة في قيم الصادرات الزراعية السورية تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر. ولم تظهر معنوية (معدل التضـــخم X3) و (كفاءة العمل الزراعي X7) لعدم مقدرة هذين المتغيرين على اجتياز الاختبارات الاحصائية وتم استبعادها من النموذج. وبلغت مرونة المتغير (قيم الاسـتثمار الزراعي X1) 0.303 %، والإشـارة السـالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسـيرها في كون أغلب التخصيصات الاستثمارية توجه إلى الصناعات الغذائية التي تعد قليلة القيمة المضافة، فضلاً عن توجيه جزء من هذه التخصيصات نحو انتاج المنتجات التي تستهلك محلياً لغرض إشباع حاجات الســوق المحلي منها (المركز الوطني للســياســات الزراعية،2005، 35). وبلغت مرونة (ســعر الصـرف الاجنبي X2) 10.07 %، والإشـارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع ادبيات النظرية الاقتصـــادية، لأن زيادة ســعر صـــرف العملة الســورية يؤدي إلى جعل أســعار منتجاتها الزراعية رخيصة الأثمان في الأسواق المحلية والعالمية، وبذلك يزداد الطلب الأجنبي عليها، وهو يعني تزايد صادرات سوريا من المنتجات الزراعية، وقد بدا هذا واضحاً منذ عام 2000 إذ عمد صناع السياسة الاقتصـادية الزراعية في سـوريا على اعتماد زيادة سـعر صـرف الليرة السـورية كإحدى الوسـائل لزيادة الصـــادرات الزراعية (المركز الوطني للســياســات الزراعية، 2004، 32). وبلغت مرونة المتغير (معدل نمو الناتج الزراعي X4) 0.423 %، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع أدبيات النظرية الاقتصـــادية التي نصـــت على العلاقة الطردية بين المتغيرين، إذ تزداد الصـــادرات الزراعية مع كل زيادة في معدل نمو الناتج الزراعي (الطائي، 2015، 102). وبلغت مرونة (قيم الاستيرادات من السلع الانتاجية X5) 0.552، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن زيادة المستوردات من السلع الزراعية التي تتضمن عادة (جرارات، مرشات، حاصدات، معدات تصنيع غذائي) قد أسهمت في زيادة كميات الناتج الزراعي النباتي والحيواني، وذلك يؤثر في تزايد الكميات المصـــدرة من المنتجات الزراعية (الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، 2017، 176). وبلغت مرونة (قيم القروض الزراعية X6) 1.042%، والإشـــارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن السياسة الزراعية السورية اتجهت نحو منح المزارعين قروضاً بشروط وسعر فائدة زراعي ميسر فضـــلاً عن أن هؤلاء المزارعين قد اســـتغلوا هذه القروض في المجالات الزراعية، وذلك أثر في زيادة الناتج الزراعي السوري والكميات المصدرة منه (الساعور،2014، 95).

2: تقدير العوامل المؤثرة في الاستيرادات الزراعية في بلدان عينة الدراسة للمدة 1995- 2015

أ. مصر

أوضح التحليل الإحصائي أن أفضل الصيغ التي قدرت أثر المتغيرات المستقلة المذكورة آنفاً في قيم الاستيرادات الزراعية المصرية في مدة الدراسة هي الصيغة شبة اللوغاريتمية التي أخذت شكل العلاقة الدالية الآتية:

Y2= -15492 -20566 logX1 -3841 logX3 -3110 logX4+21470 logX6

t^*= (-1.34) (-6.24) (-1.99) (-2.09) (7.03)

R^2= 0.98 $\overline{R^2}$ = 0.96 F= 54.46 D-W= 2.08

وتوضح النتيجة اعلاه أن 96% من التغيرات في قيم الاستيرادات الزراعية المصرية تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر، ولم تظهر معنوية (سعر الصرف الاجنبي X2) و (القروض الزراعية X5) لعدم قدرة هذه المتغيرات على اجتياز الاختبارات الإحصائية وتم استبعادها من النموذج. وبلغت مرونة (قيم الاستثمار الزراعي X1) 3.225 %، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في أدبياتها على أن تزايد قيم التخصيصات المالية اللازمة للاستثمار الزراعي ينتج منه زيادة في كمية الانتاج الزراعي، وذلك يؤثر في تقليل كمية الاستيرادات الزراعية (محمد، 2012، 20)، وبلغت مرونة (معدل التضخم X3) 0.602 %، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن خفض معدلات التضخم في مصر قد أسهم في رفع القوة الشرائية لوحدة النقد فيها وذلك جعل قيم المستوردات الزراعية رخيصة الأثمان بالنسبة لعملة مصر الامر الذي جعلها تزيد من حجم مستورداتها الزراعية (غزال والقوطجي، 2013، 41). وبلغت مرونة (معدل نمو الناتج الزراعي X4) 0.487 %، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت على أن تزايد معدل نمو الناتج الزراعي المحلي يسهم بدور إيجابي في تحقيق الاكتفاء الذاتي من أغلب أنواع المنتجات الزراعية وذلك يعني تقليل الحاجة للمستوردات الزراعية (حسن وغزال، 1998، 147). وبلغت مرونة (كفاءة العمل الزراعي X6) 3.366 %، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن تزايد كفاءة العمل الزراعي تعني تزايد وتنوع حجم الناتج الزراعي المحلي الذي يتطلب عادة تزايداً في قيم المستوردات الزراعية لأن جزءاً كبيراً منها يعد كمدخلات في الأعمال الزراعية المحلية، وذلك يبرر العلاقة الطردية بين المتغيرين (العزاوي، 2011، 87).

ب. المغرب

بين التقدير الكمي للصيغ القياسية المستخدمة في تقدير أثر المتغيرات المستقلة في قيم الاستيرادات الزراعية في المغرب أن الصيغة الخطية أعطت أفضل توصيف للعلاقة المذكورة وكما يأتي:

Y2= -4026 +332 X2 -1546 X4 +1.75 X6

t^*= (-1.82) (1.81) (-2.55) (3.72)

R^2= 0.94 $\overline{R^2}$ = 0.90 F=29.36 D-W=2.31

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر إلى أن 90% من التغيرات في المتغير المعتمد تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر، ولم تظهر معنوية (قيم الاستثمار الزراعي X1) و (معدل التضخم X3) و (القروض الزراعية X5) لعدم قدرة هذه المتغيرات على اجتياز الاختبارات الإحصائية وتم استبعادها من النموذج. وبلغت مرونة (سعر الصرف الاجنبي X2) 1.024 %، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن المغرب تستورد المنتجات الزراعية رغم ارتفاع سعر صرف عملتها المحلية تجاه العملات الأخرى، وقد يعزى

سبب ذلك في عدم كفاية إنتاجها لسد حاجة الطلب المحلي، لذا تضطر إلى الاستيراد الاجنبي رغم انخفاض القيمة الخارجية لعملتها المحلية (الحيالي، 2013، 113). وبلغت مرونة المتغير (معدل نمو الناتج المحلي X4) 0.038 %، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية إذ تسهم زيادة الناتج الزراعي المحلي عادة في خفض قيم الاستيرادات الزراعية (المشهداني، 2012، 72). وبلغت مرونة (كفاءة العمل الزراعي X6) 1.267 %، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في تفسير نفس المتغير في مصر ولاسيما وأن المغرب بدأت مؤخراً بالتوجه نحو تنمية القطاع الزراعي بعد أن كانت تركز اهتمامها نحو القطاع الاستخراجي وهذا يبرر العلاقة الطردية بين المتغيرين (غزال، 2003، 84).

ج. سوريا

لتقدير أثر المتغيرات المستقلة في الاستيرادات الزراعية في سوريا في مدة الدراسة اختبرت صيغ التقدير المذكورة آنفاً ومنها تبين أن الصيغة الخطية قد أعطت افضل النتائج الآتية:

$Y2= 354 -0.676\ X1 -2964\ X3 +0.197\ X6$

$t^*= (1.50)\ \ (-1.79)\ \ \ \ (-3.98)\ \ \ \ (6.19)$

$R^2 = 0.93\ \ \overline{R^2} = 0.90\ \ F= 28.34\ \ D\text{-}W=2.20$

تشير صيغة القياس الخطية إلى أن 90% من التغيرات في قيم الاستيرادات الزراعية السورية تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر ولم تظهر معنوية (سعر الصرف الاجنبي X2) و (معدل نمو الناتج المحلي X4) و (القروض الزراعية X5) لعدم قدرة هذه المتغيرات على اجتياز الاختبارات الإحصائية وتم استبعادها من النموذج. وبلغت مرونة (الاستثمار الزراعي X1) 0.091 %، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في أدبياتها على أن تزايد قيم التخصيصات الاستثمارية الزراعية تؤثر في زيادة الناتج الزراعي المحلي، وذلك هو أحد أهم العوامل التي تقلل قيم الاستيرادات الزراعية (محمد، 2012، 153). إذ اعتمدت سوريا منذ عام 2000 سياسة التوسع والتصنيع الزراعي، وفي مدة قصيرة تمكنت من تحقيق اكتفائها الذاتي من أغلب أنواع المنتجات الزراعية فضلاً عن قيامها بالتصدير إلى الأسواق العالمية ودول الجوار(المركز الوطني للسياسات الزراعية،2005، 39). وبلغت مرونة (معدل التضخم X3) 0.257 %، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن خفض معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة النقدية، وذلك يجعل المستوردات الزراعية رخيصة الأثمان الامر الذي يبرر العلاقة غير الايجابية بين المتغيرين (غزال والقوطجي، 2013، 41). وبلغت مرونة (كفاءة العمل الزراعي X6) 1.194 %، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن تزايد كفاءة العمل الزراعي يعني تزايد الطلب على الأراضي الزراعية، وذلك يتطلب تزايد المدخلات الزراعية التي تتضمن الأسمدة والبذور العالية الغلة والمبيدات وكافة أنواع المدخلات التي تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي (عبد المجيد وآخرون، 2016، 154).

3: مقارنة نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في الصادرات والاستيرادات الزراعية دول **عينة الدراسة للمدة 1995- 2015**

أ: مقارنة نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة للمدة 1995- 2015

الجدول (1) مقارنة نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة للمدة 1995- 2015

الدول	X_i	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	X_7	نوع الدالة
مصر R^{-2}=0.93 F= 43.33 D.W=1.52	Bi	0.000029	0.157	1.43	0.684	-0.000044	-0.000014	0.142	نصف لوغاريتمية يسار
	t*	0.37	3.69	1.94	2.61	-0.45	-0.57	5.80	
المغرب R^{-2}=0.97 F=56.29 D.W=1.98	Bi	-2661	11320	-551	88	-2036	3721	4714	نصف لوغاريتمية يمين
	t*	-2.52	3.67	-2.26	0.27	-3.52	3.65	2.47	
سوريا R^{-2}=0.87 F=13.83 D.W=2.02	Bi	-338	11219	47	472	616	1161	312	نصف لوغاريتمية يمين
	t*	-2.00	3.14	0.24	3.70	2.89	2.25	0.38	

المصـــدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المســتقلة في الصـــادرات الزراعية في دول عينة الدراسة للمدة 1995- 2015.

توضــح نتائج الجدول (1) عدم معنوية متغير الاســتثمار الزراعي المحلي في التأثير في قيم الصـــادرات الزراعية في مصـــر، ولكن هذا المتغير ظهر بمعنوية غير ايجابية في كل من المغرب وسوريا، وقد يكون سبب ذلك في ان السياسات الزراعية في كلا الدولتين لم توجه الجزء الاكبر من تخصيصاتها الاستثمارية الزراعية نحو تنمية وتطوير إنتاج المحاصيل ذات الآفاق التصديرية، إذ عملت هذه الدول على تطوير قطاعاتها المنتجة للمواد الأولية والمنتجات الزراعية التي تســتهلك محليا. وأوضــحت نتائج الجدول (1) معنوية متغير ســعر الصــرف الأجنبي وبعلاقة إيجابية في كل دول عينة الدراســة على اعتبار ان رفع ســعر صــرف العملة المحلية يســهم بزيادة قيم الصــادرات الزراعية. وأوضـــحت نتائج التقدير معنوية متغير التضـــخم في التأثير الإيجابي في الصـــادرات الزراعية في مصـــر، وســـبب ذلك اعتماد مصـــر على أســـلوب تمويل الميزانية بالعجز، وظهرت المعنوية غير الإيجابية لهذا المتغير في التأثير في قيم الصـادرات الزراعية في المغرب، وهي نتيجة مطابقة لمنطق النظرية الاقتصـادية إذ تزداد الصـادرات الزراعية كلما انخفض معدل التضـخم، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في ســـوريا. وأوضـــحت نتائج التقدير معنوية متغير معدل نمو الناتج الزراعي في التأثير الايجابي في كل من مصـــر وســـوريا، وهي نتيجة مطابقة لمنطق النظرية الاقتصـــادية اذ تزداد الصـــادرات الزراعية مع كل زيادة في معدل نمو الناتج الزراعي، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في المغرب. واوضـحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير الاسـتيرادات من السلع الانتاجية الزراعية في سـوريا على اعتبار أن سـوريا تسـتخدم هذا النوع من الاسـتيرادات في أعمالها الزراعية وذلك يسـهم في زيادة قيم الصـادرات الزراعية، الا ان هذا المتغير ظهر وبمعنوية

غير ايجابية في المغرب اذ يكمن سبب ذلك في ان هذه الدولة تستخدم السلع الانتاجية الزراعية في مجالات غير زراعية، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في مصر. وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الإيجابية لمتغير القروض الزراعية في التأثير في قيم الصادرات الزراعية في المغرب وسوريا، وهي نتيجة مطابقة لأدبيات النظرية الاقتصادية، وهذا يعني أن كلا الدولتين تستغلان القروض في مجالات زراعية، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في مصر. وأوضحت نتائج الجدول (1) المعنوية الإيجابية لمتغير كفاءة العمل الزراعي في مصر والمغرب، وهذه النتيجة تطابقت مع أدبيات النظرية الاقتصادية إذ تزداد قيم الصادرات الزراعية مع كل زيادة في كفاءة العمل الزراعي، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في سوريا.

ب: مقارنة نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الاستيرادات الزراعية في دول عينة الدراسة للمدة 1995- 2015

الجدول (2) مقارنة نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الاستيرادات الزراعية في دول عينة الدراسة خلال المدة 1995- 2015

الدول	x_i	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	نوع الدالة
مصر R^{-2}=0.96 F= 54.46 D.W=2.08	B_i	-20566	2004	-3841	-3110	68	21470	نصف لوغاريتمية يمين
	t*	-6.24	0.25	-1.99	-2.09	0.03	7.03	
المغرب R^{-2}=0.90 F=29.36 D.W=2.31	Bi	-0.94	332	-7836	-1546	1.32	1.75	خطية
	t*	-0.52	1.81	-0.74	-2.55	1.05	3.72	
سوريا R^{-2}=0.90 F=28.34 D.W=2.20	Bi	-0.676	0.61	-2964	531	-0.266	0.197	خطية
	t*	-1.79	0.35	-3.98	0.72	-0.93	6.19	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الاستيرادات الزراعية في دول عينة الدراسة للمدة 1995- 2015

توضح نتائج الجدول (2) المعنوية غير الإيجابية لمتغير الاستثمار الزراعي في التأثير في قيم الاستيرادات الزراعية في مصر وسوريا، وهي نتيجة طبيعية اذ تقل الاستيرادات الزراعية مع كل زيادة في قيم الاستثمار المحلي في كلا الدولتين لأن جزءاً من هذا الاستثمار يخصص للأغراض الزراعية، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في المغرب. وأوضحت نتائج الجدول (2) المعنوية الإيجابية لمتغير سعر الصرف الأجنبي في المغرب، وسبب ذلك أن هذه الدولة تضطر للاستيراد الأجنبي من السلع الزراعية رغم ارتفاع سعر صرف عملتها تجاه العملات الأخرى، واختفت معنوية هذا المتغير في مصر وسوريا. وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الإيجابية لمتغير معدل

التضخم في التأثير في الاستيرادات الزراعية في مصر وسوريا، وسبب ذلك أن انخفاض معدل التضخم المحلي يجعل السلع المستوردة ارخص مقارنة مع الإنتاج المحلي منها، وذلك أثر في زيادة قيم المستوردات الزراعية، ولكن النتائج أخفت معنوية هذا المتغير في المغرب. وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الإيجابية لمعدل نمو الناتج الزراعي في مصر والمغرب، وهي نتيجة مطابقة لمفاهيم النظرية الاقتصادية إذ تقل الاستيرادات الزراعية مع كل زيادة في معدل نمو الناتج الزراعي المحلي، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في سوريا. وأوضحت نتائج التقدير عدم ظهور معنوية متغير القروض الزراعية في كل دول عينة الدراسة. وأوضحت نتائج الجدول (2) معنوية متغير كفاءة العمل الزراعي وبتأثير إيجابي في كل دول عينة الدراسة، وهي نتيجة طبيعية إذ تزداد المستوردات مع كل زيادة في كفاءة العمل الزراعي لأن ذلك يتطلب أراضي جديدة ومستلزمات زراعية محلية ومستوردة تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. تعد التنمية الزراعية أحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية التي يمكن من خلالها رفع معدلات النمو الزراعي ومن ثم زيادة الصادرات والحد من الاستيرادات الزراعية فضلاً عن النهوض بواقع الاقتصاد المحلي.
2. تسهم التنمية الزراعية بدور فعال في التجارة الخارجية الزراعية من خلال حالة الترابط بين عوامل الانتاج، وذلك يعد وسيلة لتشجيع الاستثمار الزراعي في المشاريع الإستراتيجية ومشاريع البنى الارتكازية الذي يؤثر في زيادة عوائد صادرات القطاع الزراعي.
3. تشير بيانات واقع التنمية الزراعية في البلدان النامية عينة الدراسة الى تدني مؤشرات أداء قطاعها الزراعي، وذلك أثره في تزايد قيم استيراداتها الزراعية فأدى الى تفاقم معدلات مديونيتها الخارجية وارتفاع نسبة العجز في موازنتها العامة.
4. تزايد قيم الاستيرادات الزراعية على قيم الصادرات الزراعية في بلدان عينة الدراسة، بسبب تعرض القطاع الزراعي لظروف المخاطرة واللايقين وانخفاض قيم التخصيصات المالية الموجهة للزراعة النامية وزيادة معدلات الاستهلاك المحلي، وذلك جعل البلدان النامية تعتمد على المصادر الخارجية في تأمين احتياجاتها الزراعية.
5. من نتائج التحليل الكمي والاقتصادي لأثر متغيرات التنمية الزراعية على الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة تبين لنا ان:

أ- متغيرات التنمية الزراعية اظهرت تأثيراً ايجابياً في صادرات دول عينة الدراسة، وقد جاء تأثير متغير سعر الصرف الاجنبي بالدرجة الاولى، ثم جاءت متغيرات معدل نمو الناتج الزراعي والقروض الزراعية وكفاءة العمل الزراعي بالدرجة الثانية في التأثير في قيم الصادرات الزراعية، وتلا ذلك في الاهمية والتأثير متغيري الاستيرادات من السلع الانتاجية ومعدل التضخم، بينما اظهر متغير الاستثمار الزراعي المحلي اثراً معنوياً ولكن غير ايجابي على الصادرات الزراعية.

ب- التنمية الاقتصادية الزراعية بمتغيراتها قد أظهرت تأثيراً قوياً في الصادرات الزراعية في سوريا ثم جاءت مصر والمغرب بالدرجة الثانية والثالثة على التوالي.

6. من نتائج التحليل الكمي والاقتصادي لأثر متغيرات التنمية الزراعية على الاستيرادات الزراعية في دول عينة الدراسة تبين لنا ان:

أ- ان متغير كفاءة العمل الزراعي جاء بالدرجة الاولى من حيث التأثير في الاستيرادات الزراعية، ثم جاءت متغيرات الاستثمار الزراعي المحلي ومعدل التضخم ومعدل نمو الناتج الزراعي بالدرجة الثانية في التأثير، ثم سعر الصرف بالدرجة الثالثة في التأثير في الاستيرادات من السلع الزراعية.

ب- التنمية الاقتصادية الزراعية بمتغيراتها قد أظهرت تأثيراً قوياً في الاستيرادات الزراعية في مصر ثم جاءت المغرب وسوريا بالدرجة الثانية والثالثة على التوالي.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز دور المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في رفع معدلات التنمية الزراعية، لما لذلك من دور بالغ الأهمية في زيادة عوائد البلد من العملات الأجنبية من خلال زيادة قيم صادراتها الزراعية.
2. زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية في المشاريع الاستراتيجية الزراعية ومشاريع البنى الارتكازية، لما لذلك من دور في زيادة قيم وكميات المنتجات الزراعية التي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي مع بقاء فائض للتصدير.
3. العمل على رفع كفاءة أداء مؤشرات القطاع الزراعي في البلدان النامية عينة الدراسة من خلال تطوير كفاءة قوة العمل الزراعية واستخدام الوسائل الحديثة في تحويل الأراضي الديمية الى مروية والتوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.
4. الحد من ظروف المخاطرة واللايقين التي تواجه الزراعة النامية باستخدام وسائل الاستشعار عن بعد واستغلال الأراضي الزراعية في أكثر من دورة واحدة في السنة، وتفعيل دور نتائج البحوث الزراعية والتوسع في عمليات تحليل التربة وتحديد نوعية الأسمدة الملائمة لها قبل زراعتها.
5. متابعة نتائج تحقيق التنمية الزراعية وأثرها في التجارة الخارجية الزراعية في دول عينة الدراسة من قبل صناع السياسة الزراعية فيها.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

1. احمد، هناء يحيى سيد (2007)، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة (1980-2005)، اطروحة دكتوراه ، قسم الاحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.
2. أوذيني، عبد الكريم (2015)، أثر تنمية الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي، الجزائر.
3. حسن، يوسف صديق وقيس ناظم غزال (1998)، تقدير العوامل المؤثرة على استيرادات العراق للفترة 1970- 1990، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 30، العدد 2.
4. حسين، سرمد علي (2009)، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في العراق للمدة (1990- 2004)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 75.
5. الحيالي، اسعد إبراهيم مصطفى (2013)، واقع تجارة الحبوب الاستراتيجية في بعض البلدان النامية بظل تأثير سياسات العولمة، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الموصل.

6. الساعور، بسمة خالد سليم (2014)، العوامل المؤثرة على قيمة النتاج المحلي الزراعي في العراق والدول العربية المجاورة بأسلوب تحليل المكونات الرئيسية دراسة مقارنة للفترة (1980-2010)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
7. سعيد، إبراهيم أحمد (2011)، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي "الاقتصاد الزراعي العربي واقعاً طبيعياً وبشرياً"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 4.
8. سعيد، سامال يوسف محمد (2017)، أثر سياسات الاسعار الزراعية وكفاءتها في تطوير الناتج الزراعي في العراق للمدة (1980- 2013)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
9. سعيدي، وصاف (2002)، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد1، الجزائر.
10. طالبي، بدر الدين وسلمى صالحي (2015)، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد (31)
11. الطاهر، مبروكي (2011)، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، العدد 9.
12. الطائي، رحال صبحي قاسم (2015)، اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية مختارة بظل تأثير متغيرات اقتصادية دولية معاصرة للفترة 1985- 2013، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
13. عبد المجيد، محمد ناجي بكر وعبد الوكيل ابراهيم محمد وفوزي ابراهيم ابو العنين (2016)، التحديد الكمي للعمالة الزراعية في محافظة أسيوط، مجلة العلوم الزراعية ، المجلد (47)، العدد (3). مصر.
14. عبد المجيد، محمد ناجي بكر وعبد الوكيل ابراهيم محمد وفوزي ابراهيم ابو العنين (2016)، التحديد الكمي للعمالة الزراعية في محافظة أسيوط، مجلة العلوم الزراعية ، المجلد (47)، العدد (3).
15. العزاوي، عكرمة محمد زكي حميد (2011)، أثر الانفتاح الاقتصادي الزراعي على اجمالي الناتج الزراعي في دول عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
16. غزال، قيس ناظم، (2003)، أثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
17. غزال، قيس ناظم وأيفين ثامر نوري القوطجي (2013)، واقع الصادرات الزراعية بظل تاثير سياسة منظمة التجارة العالمية في بعض البلدان النامية للمدة 1980- 2010، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 41، العدد 1.
18. الفخري، عمر هاشم صباح (2006)، اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الاجمالية والمصنعة في مجموعة مختارة من البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
19. كاظم، ثامر عبد العالي (2007)، دراسة في افاق التنمية الزراعية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2، العراق.
20. محمد، سعاد عبد اللطيف موسى (2012)، الاثار الاقتصادية لسياسات الاستثمار على الزراعة المصرية، اطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
21. محمد، نغم رحمن وعلي درب كسار الحيالي (2014) ، تحليل اقتصادي لأثر التطور التقني في الناتج المحلي الزراعي العراقي للمدة (1990- 2010)، مجلة القادسية للعلوم الزراعية ، المجلد4، العدد 2.
22. محمد، نورية عبد (2012)، اثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992- 2010، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس.
23. المركز الوطني للسياسات الزراعية (2004 و2005)، تقرير التجارة الزراعية السورية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، سوريا.

24. المشـــهداني، محمد صـــبحي عباس (2012)، تقدير وتحليل دوال اســـتيرادات محاصـــيل الحبوب الاستراتيجية في البلدان النامية للمدة (1980ـــ 2010)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
25. ولد سيدي، الحسن (2012)، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة- ، الجزائر.

ثانياً- المصادر باللغة الإنكليزية

1. Gilbert, N. A., Linyong, S. G., & Divine, G. M. (2013). Impact of agricultural export on economic growth in Cameroon: Case of banana, coffee and cocoa. International journal of business and management review, 1(1), 44-71.
2. Henneberry, S. R., & Khan, M. E. (2008). An analysis of the linkage between agricultural exports and economic growth in Pakistan. Journal of International Food & Agribusiness Marketing, 10(4), 13-29.
3. Myovella, G., & Alam, F. (2016). Causality between agricultural exports and GDP and its implications for Tanzanian economy. Journal of Economics, Finance and Accounting, 3(1).
4. Suresh, A., & Kumar, P. S. (2017). The causal relationship between agricultural exports and agricultural growth in India. Bodhi International Journal of Research in Humanities, Arts and Science, 1(3).